الباب الأول
المقدّمة

أ. خلفية البحث

لقد خلق الله حيوانا ناطقا ولم يجعله جسمانيا فقط، وجعل لجسمه مطالب لابد لبقائه منها، ولروحه إرادة تصل به إلى رقيه وسعادته، وما أعده الله من النعيم المقيم والسعادة الخالدة في الدنيا والآخرة. فأباح له التمتع بما ينمي جسمه ويربي روحه ليحيا حياة طيبة، ويعيش عيشة هنيئة، أيضا جعل من طبيعته الإنسانية حبا مع غيره من بني جنسه حتى حصل إلى درجة الحياة الزوجية.[1]

فالزواج من سنة الله وكذلك وسيلة مختارة عند الله للناس في تكاثرهم ومصالح حياتهم، قال الله تعالي في القران الكريم :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾.[2]

وكان الزواج أيضا من حاجات الإنسان الباقية ولا تفوته الحاجة إليه ومن أجل بناء الأسرة الآمنة المطمئنة والسعيدة الخالدة بين المجتمع في هذه الدنيا ما دام لا تزال الحياة تدب في جسومهم. والزواج سنة من سنة الله في الخلق والتكوين وهي عامة مطردة لايشذّ عنها عالم الإنسان أو عالم الحيوان أو عالم النبات. فجعله اتصالا بين الرجل والمرأة اتصالا كريما، مبنيا على رضاه.

---

[1] محمود يونس، **الأديان**، (جاكرتا: المكتبة السعدية فترا، د.س)، ص: ١٣

[2] **القران الكريم** سورة النساء : ١.

وعلى إيجاب وقبول، كمظهرين، وهذا النظام هو لذي ارتضاه الله، وأبقى عليه الإسلام وهدم كل ما عداه.[٣]

تعرّضت مسألة تعدّد الزّوجات إلى كثيرٍ من التجاذبات الفكريّة والسجالات، فترى فريقاً تبنّى نظرة الغرب حيال تلك المسألة، حيث لا يوجد تعدّد الزوجات في المجتمعات المسيحيّة، وآخرون رأوا استحالة تحقيق شرط تعدّد الزوجات وهي العدل، وبالتالي عدم جواز تعدّد الزوجات، ويبقى الرّأي الصّحيح الذي يؤمن به علماء الأمّة ومفكروها المعتبرون، والذي جاءت به النّصوص الشّرعيّة، وهو أنّ مسألة تعدّد الزوجات هي أمرٌ شرعه الله فوجب الإيمان به، والتسليم بصلاحيّته ونفعه للناس.

جاءت الشريعة الإسلامية من يوم نزولها مبيحة لتعدد الزوجات بشرط أن يعلم الزوج من قدرة نفسه على العدل بينهن فإن كان يعلم أنه لا يستطيع أن يكون عادلا بينهن أو يخشى عليها فلا يجوز له أن يتزوج إلا بامرأة واحدة.[٤]

وإذا كان يعلم أنه يستطيع العدل بينهنّ فليس له أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة أو امرأة.[٥] وفي مسألة تعدد الزوجات قال الله تعالى «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوْا فى اليَتاَمَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلاَثَ وَرُباعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوْا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيمْانُكُمْ ذلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا»[٦].

---

[٣] السيد السابق، **الفقه السنة**، الجزء الثانى، (قاهرة: فتح للأعلام الغربي، ٢٠٠٦)، ص. ٥

[٤] عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.س)، ص . ٥٣

[٥] **المرجع السابق**، ص . ٥٢

[٦] **القرآن الكريم**، سورة النساء : ٣

العدل نحو الزوجات هو الشرط الرئيسي لجواز تعدد الزوجات فعلى الزوج أن تيقن بأنه قادر عليها قبل تأديته. بعد حث الزوح على الإحسان أو العدل وهي الأضعف في ذلك شرح هنا أن العدل لا بد من إقامتها خاصة في وسائل تعدد الزوجات، وقد أمر الله تعالى بالاقتصار على الزوجة الواحدة عند الخوف من عدم العدل.[٧] والعدل واجبة لتحقق على الأعمال الحسنة مطابقة بطاقة الزوج كالمعاملة الحسنة والتقسيم في مبيت بيتهن والنفقة الظاهرية الباطنية، وإذا كان للرجل أكثر من امرأة واحدة، فعليه عند الجمهور غير الشافعية العدل بينهن في حقوقهن.[٨]

يتضمن قانون الزواج في إندونيسيا مبدأ الزواج الأحادي (الزواج بواحدة).[٩] ليست من الأمر إلزامية بل إعادة توجيه إلى تشكيل الزواج الأحادي مع تضييق تعدد الزوجات، وعدم المنع تماما ممارسة تعدد الزوجات. ثم أنه من الواضح أن تعدد الزوجات في القانون الوضعي في إندونيسيا مسموح.

وكما ورد في القانون الرقم ١ سنة ١٩٧٤ عن الزواج المادة ٣ من الآية ٢، إلا وهي المحكمة قد تسمح للزوج بالزواج أكثر من واحدة عندما يسمح لبعض الأطراف.[١٠] بعد ذلك، أوضح في المادة ٥ كي يتم تطبيق إلى المحكمة، المشار إليها في المادة ٤ الآية ١، الشروط التي تتحقق القدرة على القيام بالعدل إلى الزوجات والأولاد.[١١] هكذا، يمكن أن نلخص إلى أن القانون والمحكمة في إندونيسيا، تضيق فرصة الزوج لتعدد الزوجات. لكن لا

---

[٧] عبد الرحمن الجزيري، **كتاب الفقه على المذاهب الأربعة**، (بيروت: دار الفكر، د.س)، ص . ١٨٢

[٨] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، د.س)، ص .٦٥٩٣

[٩] القانون الرقم ١سنة ١٩٧٤ عن الزواج المادة ٣الآية ١

[١٠] القانون الرقم ١سنة ١٩٧٤ عن الزواج المادة ٣ الآية ٢

[١١] القانون الرقم ١سنة ١٩٧٤ عن الزواج المادة ٥ الآية ١

يزال هناك العديد من الذين يقومون بتعدد الزوجات.

ولكن الواقع في عصر الآن من الأسف أن بعض المسلمين الذين قاموا بتعدد الزوجات لم يقم بحقيقة العدل ولم يقدر على تنفيذ العدل في تعدد، وذلك يسبب إلى المشاجرة بين زوجاته.

نظراً من مشكلة المذكورة يعرف الباحث أنّ العدل في تعدّد الزوجات مهمّة وللحصول على سعادة الحياة ونتائجها في المجتمع العامة، ورأى الباحث من الواقعة في السنة ٢٠١٦ بالمحكمة الدينية نجانجوك أن عدم القيام بالعدل في تعدد الزوجات يسبب إلى الطلاق. ومن واقعة الأخرى يعنى واحد من أهل الباحث وهو عمّ الباحث قد قام بتعدد الزوجات، فعمّه سوفاردي وزوجته الأولى تومييم وزوجاته الثنية فارسينى فقد وقع بينهم الاعتراض في كل وقت بسبب لم يقم الزوج بتمام العدل فأراد الباحث أن يكتب الرسالة الجامعية لإجابة هذه المسألة. بعنوان «**العدل في تعدد الزوجات دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الوضعي بإندونيسيا**»

ب. تحديد المسألة

بناء على خلفية البحث السابقة، وليكون البحث مرَكّزا فيمكن الباحث تحديدُ بحثه في الأمور الآتية:

١. ما هو العدل في تعدد الزوجات عند الفقه الإسلامي؟
٢. ما هو العدل في تعدد الزوجات عند وقانون الوضعي بإندونيسيا ؟
٣. ما وجه الاتفاق والاختلاف بينهما؟

ج. أهداف البحث

نظرا إلى تحديد المسألة فعين الباحث أهداف هذا البحث وهي تحتوى

على:

١. الكشف عن العدل في تعدّد الزوجات عند الفقه الإسلامي.
٢. الكشف عن العدل في تعدد الزوجات عند وقانون الوضعي بإندونيسيا.
٣. الكشف عن وجه الاتفاق والاختلاف عن العدل في تعدّد الزوجة عند الفقه الإسلامي وقانون الوضعي الإندونيسيا.

د. أهمية البحث

يرجو الباحث بعد تمام كتابة هذا البحث أن يأتي بمنافع كثيرة، منها:

١. الأهمية النظرية

أ). ليكون هذا البحث محاولة عن تطوير العلوم وتنميتها في مجال الفقه الإسلامي كإحدى المواد الدراسية بجامعة دارالسلام الإسلامية.

ب). ليكون هذا البحث زيادة معلومات الباحث والقارئ خاصة في هذه المسألة

ج). ليكون هذا البحث تبرعا فكريا وعمليا لمن أراد أن يعرف العدل في تعدد الزوجات

د). ليكون هذا البحث معرفة عن نظرة الفقه الإسلامي والقانون الوضعي بإندونيسيا نحو العدل في تعدد الزوجات.

٢. الأهمية العملية:

أ). ليكون هذا البحث محاولة لتوسيع المراجع سهما علميا لمن رغب في دراسة العدل في تعدد الزوجات.

ب). ليكون هذا البحث إرشادا للمسلمين في تحليل بعض الاختلافات والمشقات في هذه المسألة

هـ. البحوث السابقة

بعد محاولة الباحث عن البحوث السابقة، وجد الباحث البحوث الأخرى التي كانت تتعلق قريبة من بحثه، هي:

١. الرسالة الجامعية التي كتبها فيصال صادق[١٢] في كلية الشريعة بجامعة دار السلام . بموضوعه، **العدل في تعدد الزوجات في نظر الدكتور قريش شهاب**. في هذه الرسالة الجامعيّة كتب الباحث عن تعدّد الزوجات عند الدكتور قريش شهاب هو أن يجمع الرجل في كفالته زوجتين إلى أربع، نظرا إلى الأسباب والوقائع، وذلك على حسب ثقة الزوج في نفسه أن يعدل بين زوجاته في المأكل والمشرب، والملبس المسكن والمبيت والنفقة. فمن لم يثق في نفسه بالقدرة على أداء هذه الحقوق بالعدل والتسوية، حرّم عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة. العدل في تعدّد الزوجات عند الدكتور قريش شهاب هى الشرط الرئيسى لإباحة تعدّد الزوجات، فعلى الزوج أن يسعى بأنه قادر عليها قبل تأديته،لأن العدل هو الغاية من رسالات الله، فهو قيمة من القيم الإسلامية العليا.

ورسالة المذكورة لها أوجه تشابه مع الرسالة التي سيقدّمها الباحث وهي المسألة في تعدد الزوجات، وأما الاختلاف من هذان البحثان هو في منهج البحث استخدم الباحث المنهج التحليلية والوثائق المكتوبة. وبحث في الرسالة المذكورة من تعدد الزوجات عند الدكتور قريش شهاب، وأما الباحث يبحث عن تعدد الزوجات في نظر القانون الوضعي بإندونيسيا والفقه السلام.

---

[١٢] فيصال صادق، **العدل في تعدد الزوجات في نظر الدكتو قريش شهاب**، بحث جامعي، كلية الشرعية كونتور، (جامعة دار السلام: ٢٠٠٤)

٢. الرسالة الجامعية التي كتبها بني عزيز أوتموا[١٣] تحت الموضوع «konsep adil dalam poligami perspektif KH. Husein Muhammad» في هذه الرسالة الجامعيّة كتب الباحث عن نظرة كياهي الحج حسين محمد في مبدأ العدل في تعدد الزوجة وكياهي الحج حسين شخاص الذي رفض عن تعدد الزوجات، وأنه في تفسير القرآن الكريم سورة النساء الآية الثالثة (٣) النص ليس علامة تعجب أو الأمر إلى تعدد الزوجات، ولكن وفقا له أنّ الآية للكفاح من أجل حقوق الأيتام.

والرسالة المذكورة لها أوجه الاختلاف مع الرسالة التي سيقدّمها الباحث وهي في منهج البحث، استخدم الباحث المنهج التحليلي والوثائق المكتوبة. وبحث في الرسالة المذكور من تعدد الزوجات عند الدكتور قريش شهاب، وأما الباحث يبحث عن تعدد الزوجات في نظر القانون الوضعي بإندونيسيا والفقه الإسلامي.

٣. الرسالة الجامعية التي كتبها أحمد نافع[١٤] تحت الموضوع « analisis adil dalam izin poligami (analisis yurisprudensi putusan pengadilan agama bekasi perkara no. 205/pdt. G/2008 PA.Bks)» وفي هذه الرسالة الجامعيّة كتب الباحث أنّ المقصود العدل في تعدد الزوجات هو العدل الذي المواد التي يمكن التحكم من قبل الزوج، وأن يكون حسن المعاملة، مثل القدرة على تقسيم الوقت في الليل، منح الحياة المعيشية. وينظر العدل من ما ورد في الرسالة أن زوجها كان قادراً على القيام

---

[١٣] بني عزيز أوتموا، **مبدأ العدل في تعدد الزوجات عند كياهي الحج حسين محمد**، بحث جامعي، (جامعة الحكومية الإسلامية جوكجاكرتا : ٢٠٠٧)

[١٤] أحمد نافع، تحليل **الإذن في تعدد الزوجات قرارات المحكمة الدينية بيكاسي الرقم ٢٠٥ سنة ٢٠٠٨** بحث جامعي، (جامعة الحكومية الإسلامية شريف هداية الله، جاكرتا:٢٠١١)

بالعدل، وأن تكون قادرة على تلبية احتياجات الزوجات والأطفال. فالفرق بين هذا البحث والبحث الذى سيقدمها الباحث هو أن هذا البحث هو البحث الميداني وأما البحث الباحث هو بحث المكتبى. ولكن كليهما يبحثان فى نفس المادة وهي عن تعدد الزوجات.

فمن البحوث المذكورة، يرى الباحث بعض الفرق والتسوية العامة بين البحوث والبحث الذي سيقدمه الباحث، منها التسوية في مادة البحث وهي كانت البحوث تبحث عن تعدد الزوجات فبجانب هذه التسوية توجد فيها الفرق منها اختلاف في بعض أمكنة البحث، والمنهج المستخدم، والنقطة المبحوث.

و. الإطار النظري للبحث

١. تعريف الفقه الإسلامي

معنى الفقه في اللغة «الفهم». أي فقه–تفقه : فهم — تفهم[١٥]. قال تعالى: قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ فَمَالِ هٰؤُلَآءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُوْنَ يَفْقَهُوْنَ حَدِيْثًا[١٦]، أي لا يفهمون.

وأما الاصطلاحي، كان الفقه يطلق على أمرين:

الأول: معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بأعمال المكلفين وأقوالهم، والمكتسبة من أدلتها التفصيلية، وهي نصوص من القرآن والسنة وما يتفرع عنهما من إجماع واجتهاد.

---

[١٥] مصطفى الخن، **الفقه المنهجى على مذهب الإمام الشافعى**، (دمسق: دار القلم، د.س)، ص. ٧

[١٦] **القران الكريم**، سورة النساء: ٧٨

الثاني: الأحكام الشرعية نفسها، وعلى هذا نقول: درست الفقه، وتعليمه أي إنك درست الأحكام الفقهية الشرعية الموجودة في كتب الفقه، والمستمدة من كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، وإجماع علماء المسلمين، واجتهادتهم.[١٧]

٢. مصادر الفقه الإسلامي

قلنا إن الفقه الإسلامي هو مجموعة الأحكام الشرعية التى أمر الله عباده، وهذه الأحكام ترجع بمجموعها إلى مصادر الأربعة الآتية:

أ) القرآن الكريم

وهو كلام الله الذي نزل به الروح الأمين على قلب رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم بألفاظه العربية ومعانيه الحقة، ليكون حجة للرسول على أنه رسول الله، ودستورا للناس يهتدون بهداه، وقربة يتعبدون بتلاوته. وهو المدون بين دفتي المصحف، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس، المنقول إلينا بالتواتر كتابة ومشافهة حيلا عن جيل محفوظا من أي تغيير أو تبديل.[١٨]

ب) السنة

السنة في اللغة : الطريقة المحمودة كانت أو المذمومة. السنة فى الإصطلاح الشرعي هي ما صدر عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير.[١٩]

---

[١٧] مصطفى الخن، **الفقه المنهجى على مذهب الإمام الشافعى**...،ص. ٨

[١٨] عبد الوهاب خلّاف، **علم أصول الفقه** ... ص. ٢٣

[١٩] يوسف حامد العالم، **المقاصد العامّة للشريعة الإسلامية**، (قاهرة : المكتبة وهبة: ١٩٩٧)، ص. ٥٧

هي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أوفعل، أو تقرير للأحكام بعد القرآن الكريم. والسنة تبين أحكام القرآن ومن هذا البيان تفسير مجمله وتقييد مطلقة وتخصيص عامه.[٢٠]

ج) الإجماع

الاجماع لغة عزم ومعناه اتفاق، وأما الإجماع في اصطلاح الاصولين : اتفاق جميع المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة الرسول الله على حكم شرعي في واقعة.[٢١]

الإجماع في الشريعة الإسلامية هو ما اتفق جميع المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة الرسول على حكم شرعي في واقعة.[٢٢]

د) القياس

القياس في اصطلاح الأصوليين هو الحاق الواقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها، في الحكم الذي ورد به النص، لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم. مذهب جمهور العلماء المسلمين أن القياس حجة شرعية على الأحكام العملية، وأنه في المرتبة الرابعة من الحجج الشرعية. [٢٣]

١. قانون الزواج الإندونيسي

أ) تعريف قانون الزواج الإندونيسي

---

[٢٠] وهبة الزحيلي، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج** ...ص. ٤٣١

[٢١] **المرجع السابق**. ص :٦١

[٢٢] وهبة الزحيلي، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج** ... ،ص. ٤٥

[٢٣] **المرجع السابق**، ص. ٥٩

في النظام القانون الإندونيسي يعرف أنواع من القوانين منها القانون الجنائي والقانون المنفي والقانون التجاري والقانون الإطرءات الجنائية والمرئية وغيرها. ومن القوانين الذي يختص بتنظيم الزواج في المجتمع الإندونيسي هو قانون الزواج الصادر عام ١٩٧٤ ومجموعة الأحكام الإسلامية. القانون الإندونيسي هو نظام الدولة ذو قوة مقيد بين المواطنين عقدا ومحفوظا بسلطة الدولة.[٢٤]

ب) مصادر القانون الإندونيسى

يراد بمصدر الحكم، كل ما يسبب إلى أنظمة الإجبار وعند تجاوزها استحق عقابا بينا. وهو ينقسم على اثنين، أولهما: مصدر الحكم المادي(materiil) والرسمي (formiil) يتضمان بحكم المدون وغير مدون. فالمادي مطابقا بوجه النظر–الحكم نظرا من الاقتصاد أو الجماعة أو سوسيولوجي أو الفلسفة أو التاريخ–. فمصادر الحكم الرسمي هي:[٢٥]

١) القوانين(UU/ Statute)

هي أنظمة الدولة لها قدرة الحكم المقيدة عقدها وحفظها والي الدولة. قال Buys، أن للقانون معنيان:

القانون بمعنى الرسمي هو اثبات الحكومة كقانون نظرا من كيفية تشريعه. القانون بمعني المادي هو اثبات الحكومة

---

[24] Christin, *Hukum Tata Negara Republik Indonesia* jilid 1, (Jakarta: Rineka Cipta, 2000), p. 33

[25] Abdul Rohman, et al ,*Hukum Tata Negara Republik Indonesia*, (Jakarta: Rineka Cipta), p. 32-37

يتبادر تقييده على جميع أفراد المواطنين نظرا من لب القانون.

٢) العرف (*Custom*)

هو أعمال البشرية المكررة في أوقات مختلفة بأمر سوي. إذا كان العرف مقبول عند الجماعة ومكرر لهم، فالعمل بخلافه يحس تجاوز حس الحكم ويقال العرف بالحكم نظرا من المعيشة.

٣) اثبات الحاكم.*(Jurisprudentie)*

إثبات الحكم تطبيقا باختصاصاته يكون إثباته لتحكيم القضية السوية ومصدر الحكم للمحكمة. فإنه يكون اتباع الحاكم في تحكيم القضية السوية عقده في المحكمة. وينقسم اثبات الحاكم إلى:

إثبات الحاكم الثابت، يكون من أنواع الثباتات السوية ويكون مصدر المحكمة في أخذ الاثبات، إثبات الحكم غير ثابت، يكون من اتباع الحاكم على اتفاقه بإثبات القديم ليجعله دليلا/ أساسا في أخذ الحكم.

٤) معاهدات (Traktat/ Treaty)

عهد وافقه الفريقان في أمر من الأمور ويؤدي إلى تقييد كل منهم بلبّ العهد المعقد. وينقسم إلى عهد البلادان *(Traktat Bilateral)*، وعهد البلدان.*(Traktat Multilateral)*

٥) رأي عالم القانون *(Doktrin)*

أخذ الحاكم رأي القانون لاثبات الحكم في المحكمة.

يذكر المحكمة العالمية في إجازة المحكمة العالمية*(Statue of the International Court of Justice)* فصل ٣٨ آية ١.

ز. منهج البحث

١. نوع البحث

استخدم الباحث نوع الدراسة المكتبية *(Library Research)* في كتابة هذا البحث. الدراسة المكتبية هي الدراسة المقارنة الفعالية تتعلق بطريقة جمع الحقائق المكتبية والقراءة ثمّ التعليق وتنظيم حقائق البحث.[٢٦] تراد بالدراسة المكتبية هي أحد من أنواع الدراسات الوصفية التي تهتم بالمصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث. وتسير هذه الدراسة بجمع البيانات والمعلمات من المؤلفات والمواد المتوافرة بالمكتبة، وتستخدم نتائج الدراسة المكتبية أداة أساسية لكتابة البحث من الظواهر التي أراد الباحث كشفها.[٢٧]

٢. مصادر البيانات

مصادر البحث هي الموضوعات التي يمكن الحصول على البيانات منها. فمصدر البحث هذه الرسالة من خلال مجموعات الكتب. من مجموعات الكتب يمكن تفصيلها على النحو التالي:

أ) المصادر الأولية

تحتوي على الكتب المتعلقة بالموضوع، أخذ منها تعريف

---

[26] Mestika Zein, *Metode Penelitian Kepustakaan,* (Jakarta:Yayasan Obor Indonesia, 2004), p. 3

[27] Sugiono, *Metodologi kuantitatif, Kualitatif, dan R&D*, (Bandung: Alfabeta, 2011), p. 66.

العدل في تعدد الزوجات في القانون الوضعي الإندونيسي والفقه الإسلامي وغير ذلك فيما يتعلق بالموضوع.

ب) المصادر الثانوية

تحتوي على المقالات والكتب والمجالات المساعدة للمصادر الأولية، أخذ منها زيادة الفكر والفهم على تعدد الزوجات في القانون الوضعي الإندونيسي والفقه الإسلامي.

٣. أسلوب جمع البيانات

استخدم الباحث أسلوب جمع البيانات إلى منهجين:

أ) المنهج الوثائقي المكتوب*(Method Record/Documentary Written)*

المنهج الوثائقي المكتوب *(Method Record/Documentary Written)*هو منهج جمع البيانات من كتب الفقه الإسلامي والقانون الوضعى وغيرها.[٢٨] واستخدم الباحث في البحث عن العدل في تعدد الزوجات.

ب) المنج المنهج المقارن

فن التحليل الوصفي المقارنة (*Descriptive Comparative*) هو أن يستخرج الباحث من البيانات المجموعة بحثا علميّا تابعا بالنظام ثم تحليلها مع المقارنة بين رأيَيْن أو أكثر من ذلك.[٢٩] استخدم الباحث هذا المنهج لمقارنة السلطة التنفيذيّة في النظام الإسلاميّ والقانون الإندونيسي، ولكشف وجوه الاتّفاق والاختلاف بينهما.

---

[28] Nashrullah Zein Muttaqin, *Pedoman Penulisan Karya Ilmiah*, (Ponorogo, 2000), p. 19

[29] Suharsimi Arikunto, *Prosedur Penelitian Suatu Pendekatan Praktek*, (Jakarta: Bumi Aksara), p. 30

٤. أسلوب تحليل البيانات

ليحصل الباحث الغرض فيحتاج إلى المناهج التحليليّة المستخدمة في تحليل البيانات المجموعة هي:

أ) الطريقة الاستنتاجيّة والاستدلاليّة(*Inductive Method*) هي التعليل الذي يلقي البيانات والمثال ثم يخلصها مؤسسا بالنظرية.[٣٠] واستخدمه الباحث لأخذ البيان عن موقف السلطة التنفيذيّة في النظام الإسلاميّ والقانون الإندونيسي.

ب) الطريقة القياسيّة (*Deductive Method*)هي التعليل الذي يبدأ من النظرية ثم بالمثال والبيانات.[٣١] استخدم الباحث هذه الطريقة لتحليل الشرح من القرآن والحديث.

ج) فن التحليل الوصفي المقارن (*Descriptive Comparative*) هو أن يستخرج الباحث من البيانات المجموعة بحثا علميّا تابعا بالنظام ثم تحليلها مع المقارنة بين رأيَيْن أو أكثر من ذلك.[٣٢] استخدم الباحث هذا المنهج لمقارنة السلطة التنفيذيّة في النظام الإسلاميّ والقانون الإندونيسي، ولكشف وجوه الاتّفاق والاختلاف بينهما.

ح. تنظيم كتابة البحث

نظامية البحث في هذا البحث مكون من أربعة أبواب:

الباب الأوّل : يحتوي على القضية التي تبيّن موضوع البحث على سبيل

---

[30] Suharsimi Arikunto, *Prosedur Penelitian Suatu Pendekatan Praktek*…, p. 20

[31] *Ibid,* p. 19

[32] Suharsimi Arikunto, *Prosedur Penelitian Suatu Pendekatan Praktek*, (Jakarta: Bumi Aksara), p. 30

العام فيها خلفيّة البحث، وتحديد المسألة، وأهداف البحث، وأهميّة البحث، والبحوث السابقة، والإطار النظري للبحوث، ومنهج البحث، وطريقة كتابة تقرير البحث.

الباب الثاني : تكلّم الباحث عن تعدد الزوجات في تعريفه، تعريفه عند بعض الأمم وتاريخ ما يتعلق بتعدد الزوجات.

الباب الثالث : تكلم الباحث عن العدل في تعدد الزوجات عند الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي، تحتوي على ثلاثة فصول، الفصل الأول: يكتب الباحث عن مفهوم العدل في تعدد الزوجات عند الفقه الإسلام، وأجهزة العدل في تعدد الزوجات عند الفقه الإسلامي، واختصاصات العدل في تعدد الزوجات عند الفقه الإسلامي. الفصل الثانى: يكتب الباحث عن مفهوم العدل في تعدد الزوجات عند القانون الوضعي الإندونيسي، وأجهزة العدل في تعدد الزوجات عند القانون الإندونيسي ، واختصاصات العدل في تعدد الزوجات عند القانون الوضعى الإندونيسي. والفصل الثالث: يكتب الباحث عن وجه الاتّفاق والاختلاف بين العدل في تعدد الزوجات عند الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الإندونيسي.

الباب الرابع: يحتوى على الخاتمة، التى تشمل النتيجة والتوصية. فوجود هذا الباب ليسيير الباحث والقارئين فى النظر لب البحث.